المحاضرة الثالثة: المشاريع المقاولاتية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

تحضى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام وقبول واسع لدى مختلف الدول، وهذا راجع للأهمية والدور الاقتصادي لهذه المؤسسات. الجزائر وكغيرها من الدول تسعى دوما للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها أحد أهم المكونات الهامة في النسيج الاقتصادي وأحد أهم العوامل المساهمة في التكامل الاقتصادي.

1-**تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إن تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يطرح إشكالية في حد ذاتها، وهذا راجع لاختلاف مراحل النمو ودرجة التقدم التكنولوجي وتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة.

أ- **تعريف الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة** هي شركة يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وتكون غير سيطرة في مجال أعمالها، وغالبا ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى.

ب-تعريف المشرع الجزائري: هي عبارة عن مؤسسات تقوم بإنتاج السلع و/أو الخدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية. وتستوفي الشروط التالية:

*تشغل من1 إلى 250 شخص؛

* لا يتجاوز رقم أعمالهاالسنوي 4 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار؛

* تستوفي معايير الاستقلالية؛

2- تصفيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: جاء وفق القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 الصادر في 10/01/2017، التصنيف المعروض في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	مجموع الميزانية السنوية (مليون دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40	أقل من 20	لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400	أقل من 200	أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 إلى 4000	من 200إلى 1000	مؤسسات أخرى

3- أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشكالا متعددة وفقا لتنوع مجالات الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يفرض عليها تنوعا في طبيعة التوجه وطبيعة المنتجات كمعيارين لتصنيف هذه المؤسسات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الجدول رقم (2): أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	طبيعة المنتجات	
إنتاج السلع الاستهلاكية	انتاج السلع الوسطية	إنتاج لسلع التجهيز
التوجه		
العائلية أو المنزلية	الصناعة التقليدية والمهن الحرفية	المتطورة وشبه المتطورة	المقاولة من الباطن
القطاعات		
إنتاجية	خدماتية	تجارية
الشكل القانوني		
مؤسسات فردية	شركات الأشخاص	شركات الأموال

4- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص التي تميزها عن بقية المؤسسات الأخرى وهوما دفعها لأن تطرق مجالات اقتصادية كثيرة نتج عنه اتخاذها عدة أشكال يمكن توضيحها فيما يلي:

- ملكية وإدارة هذه المؤسسات في الغالب تعود إلى مالكيها الذين يتولون القيام بكل المهام والعمليات، التي لا تتطلب في العادة مهارات عالية وتتميز بالمرونة، إلى جانب كونها أسرية

في أغلب الأحيان، إلى جانب بساطة هيكلها التنظيمي ومر لكزية القرارات بها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي يؤدي التدرج الوظيفي بها وتعدد مراكز القرار إلى تأخر نسبي في اتخاذ القرار؛

– سهولة تأسيسها وحرية اختيار النشاط وعدم احتياجها لموارد مالية معتبرة إذا ما قورنت بالمؤسسات الاقتصادية الكبيرة التي تستدعي توفر رؤوس أموال ضخمة، وهو ما يؤهلها لدخول قطاعات اقتصادية مختلفة؛

–عددها الكبير مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الكبيرة نظرا لقدرتها الكبيرة على الاستفادة من المبادرات الفردية ؛

– محدودية الحاجة إلى تدريب أصحابها أو العاملين فيها على مهارات معينة أو متخصصة، ويعود ذلك إلى بساطة تنظيمها الذي لا يستدعي التمتع بمهارات محددة لإدارة هذه المؤسسات، إلى جانب أن الإلمام بهذا الجانب يتم اكتسابه من خلال العمل ؛

–تدني قدرتها على التطور والتوسع بسبب إهمال جوانب البحث والتطوير التي تتطلب في العادة كثافة رأس المال، أحد أهم العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات، غير أن ذلك لا ينفي وجود قابلية للإبداع ولابتكار والمساهمة في التطور التكنولوجي من خلال تشجيع القدرات الذاتية والفردية للعمال؛

–المرونة والقدرة على الانتشار بسبب قدرتها على التكيف مع الظروف المختلفة، ما يؤدي إلى إحداث التوازن في العملية التنموية؛

-تغذية الصناعات الكبيرة بمختلف المواد الأولية الضرورية للقيام بنشاطها وتحقيق نوع من التكامل الأفقي معها من خلال التعاون المتبادل بينها، إذ تمثل مخرجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلات للمؤسسات الكبيرة؛

-انخفاض كل من حجم الإنتاج والمخاطرة التي تتعرض لها، إلى جانب بساطة المعدات والآلات المعتمد عليها في عملية الإنتاج؛

-التميز بالمرونة فيما يتعلق بتغير أذواق المستهلكين، توظيف العمالة من فئات مختلفة، والعمل في أي موقع بالقرب من المواد الخام أو التوزيع حسب أولوياتها؛

5- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن الاهتمام المتزايد بتشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها في مختلف دول العالم إنما يعزى إلى الأدوار الكبيرة التي تقوم بها على مختلف الأصعدة فهي تتكامل مع المؤسسات الكبيرة لتحقيق مختلف الأهداف التنموية، ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

أ -الأهمية الاقتصادية:

-**المساهمة في الاقتصاد الوطني:** ويكون ذلك من خلال مساهمتها في مختلف المجاميع الاقتصادية الكلية ففي كندا ساهمت المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة سنة 2013 بنسبتي 30 %و9 % على التوالي في الناتج الداخلي الخام مع العلم أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ بها1 183 939 مؤسسة تمثل فيها المؤسسات الصغيرة نسبة 98,1 % والمؤسسات المتوسطة ما نسبته1,7 % في حين مثلت0,2 نسبة المؤسسات الكبيرة. وفي

الهند تساهم هذه المؤسسات بنسبة 8 % من الناتج الإجمالي الخام وبنسبة 40% تساهم في الصادرات. وساهمت المؤسسات ال صغيرة والمتوسطة الـتركية فـي القيمة الم ضافةسنة 2011 بنسبة 52,9% أما النسبة المتبقية المتمثلة في47,1 % فتعود إلى المؤسسات الكبيرة. أما في الاتحاد الاوربي فيبلغ عدد هذه المؤسسات20 مليون مؤسسة تمثل99 % من إجمالي المؤسسات الاقتصادية الاوربية وهي بذلك مثال عن دور هذه المؤسسات في تحريك عجلة الاقتصاد

-**إحداث تكامل وتشابك قطاعي:**بحيث يتكامل دورها مع المؤسسات الكبيرة من خلال توفير مختلف احتياجاتها خاصة تلك المؤسسات الكبيرة العاملة في القطاع الصناعي والتي تعتمد على موردين من حجم صغير يؤدون لها خدمات معينة كتوفير بع ض مستلزمات العملية الإنتاجية أو خدمات الصيانة وغيرها، وفي هذا السياق فإن شركة جنرال موتورز (SGM) تتعامل مع أكثر من 30 ألف مورد من الصناعات الصغيرة، ويغذي هذا النوع من الصناعات 72 % من احتياجات صناعة الآلات في اليابان و79 % من احتياجات صناعة الأجهزة الكهربائية . و في الهند يعتمد القطاع الصناعي بنسبة 45% على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **تحقيق التوازن الج غرافي لعملية التنمية:** وذلك من خلال سهولة انتشا ره ا الجغرافي في المناطق النائية والصناعية بما يضمن تنمية مكانية عادلة ويقلل من التفاوت بين مختلف الأقاليم خاصة تلك التي لا تشكل عناصر جذب بالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي تبقى بعيدة

عنها.

-**معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية**:إذ تملك قدرة كبيرة على تعبئةالادخار وتوجيهه نحو الاستثمار على اعتبار أنها لا تتطلب رأسمال كبير لإقامتها خاصة المؤسسات العائلية أو المتخصصة بالصناعات الحرفية والتقليدية التي تكتفي غالبيتها بالاعتماد على المدخرات المالية العائلية، كما أنها تساهم في التقليل من الواردات ويتحسن بذلك ميزان المدفوعات من خلال دعم الناتج الوطني في ظل عدم قدرتها على طرق أبواب التصدير بشكل موسع نتيجة ضعف إمكانياتها التسويقية وعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية.

ب- الأهمية الاجتماعية:

-**التخفيف من حدة البطالة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على خلق فرص العمل وامتصاص البطالة والتخفيف من حدتها، فهي كما هومعلوم تعتمد على كثافة العمالة مقابل ضآلة كثافة رأس المال بها .

-**تكوين الإطارات الادارية والقيادية:** إن الاعتماد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمالة يمنح هذه الأخيرة فرصة التدرب على الأعمال الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية وخاصة في الدول النامية التي تفتقر معظمها إلى مراكز تدريب الإطارات والقيادات، وبما أن الهياكل التنظيمية الإدارية لهذه المؤسسات في غالبيتها بسيطة فإن ذلك يسمح للعاملين بالتداول على الأعمال والقيام بمهام مختلفة ومتنوعة، وهذا من شأنه أن يدفعهم ويحفزهم لاكتشاف قدرتهم ومواهبهم.

-**المحافظة على الأعمال الحرفية:** وهذا الشق مرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اختارت التوجه نحو الصناعات التقليدية والحرفية والتي تستقطب المرأة بشكل كبير وتجسد من خلالها عملها المنزلي التقليدي، الأمر الذي يفتح أفاقا اقتصادية مهمة من جهة ويحافظ على الهوية الوطنية من جهة أخرى، ويتأتى ذلك من خلال فتح أبواب التصدير وتسهيل تسويقها.

6-معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: على الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من عوامل جاذبيتها، إلا أنها أحيانا تواجه جملة من المعوقات التي تدفعها إلى الفشل، وهي معوقات ينبغي على صاحب المشروع الإلمام بها من أجل تجنبها أو الحد منها قدر الإمكان. ويمكن توضيح أهم هذه المعوقات والتي غالبا ما تظهر في الدول النامية فيما يلي:

-**ضعف الثقافة والروح المقاولاتية:** ويقصد بها احترام المجتمع المبادرات الفردية ومكافأة أخذ المخاطرة والابتكارات الفردية والجماعية، وهو ما يتيح لهؤلاء الأفراد المعتمدين على مبادراتهم الفردية تجسيد مشاريع وأنشطة شرعية وتحقيق أرباح، كما تلعب الهيئات الداعمة دورا مهما في تعزيز الثقافة المقاولاتية وتبني إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-**غياب أو نقص الأطر القانونية والتشريعية :** وتمثل هذه الأطر التشريعية مختلف النصوص القانونية التي تشرعها الدولة من أجل مساندة الأعمال الصغيرة والمتوسطة كقوانين الاستثمار والامتيازات والحوافز الضريبية وغيرها من النصوص القانونية، وعليه فغيابها يؤثر

على هذه الأعمال ويظهر من جهة أخرى عدم اندماج السلطات في تحسين بيئة ومناخ هذه المؤسسات.

-**تسجيل المؤسسات :** باستثناء الدول المتقدمة فإن إجراءات إنشاء المؤسسات ال صغيرة والمتوسطة ومنح تراخيصها تتميز بالبطء وغياب الشفافية والبيروقراطية.

-**المشكلات التمويلية:** وهي من أهم عوامل الفشل، تختلف حدتها من بلد لآخر حسب مدى تطور وكفاءة النظام المالي بها، وتتمثل مختلف جوانب هذه المشكلات في:

- صعوبة الحصول على التمويل الم صرفي يسبب ضآلة المبالغ المقدمة من طرف البنوك والتركيز في تمويل المؤسسات الكبيرة؛

-المبالغة في الضمانات المطلوبة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة، وهو أمر مرتبط بالدرجة الأولى بارتفاع درجة الخطر في هذه المؤسسات؛

-تعقد الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على التمويل الضروري؛

- عدم تماثل المعلومات المقدمة في غالب الأحيان من قبل هذه المؤسسات وهي ما تجعل المؤسسات المالية تعزف عن منح التمويل لهذه المؤسسات؛
- غياب السوق المالي أو عدم فعاليته في حال وجوده من أهم المشاكل التي تعمق من حدة المشكلات التمويلية بالنسبة لهذه المؤسسات.

- **سوء التنظيم الإداري:** إن بساطة الهيكل التنظيمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يتخذ عادة الشكل الأفقي ينتج عنه عدة مشاكل أهمها:

- عدم وجود نظم ولوائح داخلية تنظم سير العمل؛
- نقص المهارات الإدارية يسبب نقص البرامج التدريبية التي تتطلب تكلفة إضافية تؤدي إلى ارتفاع تكلفة للإنتاج؛
- تفوق نمط المدير المالك والمؤسسة العائلية في هذه المؤسسات يؤدي إلى الخلط في تنفيذ المهام الإدارية وتداخلها ومركزيتها مما يؤدي إلى عدم احترافية العمل بالمؤسسة؛
- الاعتماد بدرجة كبيرة على مكاتب المحاسبة الخارجية في إعداد القوائم المالية وهو ما ينتج عنه سوء تقديرها.

-**عدم وجود نظم معلومات كافية:** يعتبر غياب نظام المعلومات على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم معوقاتها خصوصا أنها تعمل في بيئة ترتكز على المعلومات وهو أيضا أمر مرتبط بالتكنولوجيا ومدى تكلفتها وتكلفة الحصول عليها. أما الجانب الآخر الذي يخص نظام المعلومات فهو مرتبط بالبيانات والمعلومات المنشورة عنها وفي حال توافرها تكون متباينة أو غير محينة.